

في ختام اجتماعاتها.. ندوة مؤتمر اليونسكو بجامعة قطر تؤكد:

وضع التشريعات لمشاركة القطاع الخاص في التخطيط للتعليم العالي

الدوحة - منتصر الديسي:

- وضع التشريعات اللازمة لضمان مشاركة القطاع الخاص في التخطيط للتعليم العالي، بما يؤدي إلى موامة البرامج والخطط لمتطلبات التنمية.
- زيادة تمويل المكتبات لتطويرها وتحديثها وتطبيق أحدث التقنيات المعلوماتية والتقنية لتمكينها من مواكبة التطورات العالمية.
- الاهتمام بتطوير أساليب تدريس اللغة العربية في المستوى الجامعي، وتعميم تدريسها في مختلف التخصصات الجامعية، مع دعم الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية.
- تشجيع إنشاء وقيام جامعات خاصة غير ربحية تساهم في تحقيق أهداف التعليم العالي والارتفاع بمستواه وسد احتياجات المجتمع من القوى البشرية المدربة على أن تسند مهام إنشاء هذه الجامعات لمؤسسات أو جمعيات علمية أو اجتماعية متخصصة.

ذلك من بُنى ومؤسسات وموارد.. وصحب ذلك تركيز على وضع برامج واليات ملموسة لتطبيق وتفعيل التوصيات التي ينعقد عليها الاجتماع، وذلك في إطار الخطط والسياسات التي ينبغي أن تنتهجها الجامعات الخليجية ومؤسسات التعليم العالي في سعيها الدائب لتطوير وإصلاح التعليم العالي وربطه بمتطلبات التنمية، وتمكينه من مواجهة التحديات الكبرى المرتقبة في القرن الحادي والعشرين في ظل الثورة الاتصالية والفيض المعلوماتي، وطغيان الحاسوبية والتفجر التكنولوجي بوجه عام، وعصر العولمة الاقتصادية والثقافية بوجه خاص.
وبعد المناقشات المستفيضة واستعراض وجهات النظر المختلفة تم اقرار التوصيات التالية:
- السعي لتعزيز الوظيفة التنموية والحضارية للتعليم العالي.

اختتمت بجامعة قطر أمس ندوة المؤتمر العالمي حول التعليم بين الواقع والتفعيل في دول الخليج العربية.. وقد شارك فيها ممثلون عن الجامعة ووزارات التعليم العالي في دول الخليج العربية وممثلو مكتب اليونسكو الإقليمي بالدوحة وجامعة الخليج العربي ومكتب التربية العربي لدول الخليج. وقد وجه المجتمعون بقرقيات الشكر لسمو أمير البلاد المقدي وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء. وقد جرى تبادل الآراء ووجهات النظر في وضع سلم أولويات ومؤشرات عامة لتصنيف توصيات مؤتمر اليونسكو واختيار ما كان منها أكثر ملاءمة لواقع التعليم العالي في الدول العربية وفي الخليج، وتكييفها بما يناسب المنظور المستقبلي لتنميته وتطويره، ولتصور ما يقتضيه